البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

شباط 2015

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 3.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وانخفض معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 إلى 0.2٪ بالمقارنة مع تضخم نسبته 3.3٪ خلال نفس الشهر من عام 2014. فيما انخفض معدل البطالة خلال عام 2014 ليصل الى 11.9٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 12.6٪ خلال عام 2013.

القطاع النقدي والمصرفي

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 380.8 مليون دولار (2.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,698.0 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.1 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 480.5 مليون دينار (1.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 29,720.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 48.6 مليون دينار (0.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 19,323.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 585.0 مليون دينار (1.9٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 30,846.0 مليون دينار، وقد تأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 537.8 مليون دينار (2.2٪) وارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 47.2 مليون دينار (0.8٪).
- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 4.1 نقطة (0.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,169.6 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 899.9 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,100.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين ثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 802.0 مليون دينار ليبلغ 12,664.0 مليون دينار (49.5٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 806.4 مليون دينار ليصل إلى 8,040.9 مليون دينار (31.4٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 80.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تشرين ثاني 2014 مقابل 80.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2013.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2014 بنسبة 6.0٪ لتبلغ 5,953.6 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 3.1٪ لتبلغ 16,145.9 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 1.4٪ ليصل إلى 10,192.3 مليون دينار، وذلك مقارنة بعام 2013. وتشير البيانات الأولية خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 6.0٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 15.6٪ بالمقارنة مع شهر كانون ثاني من العام السابق، إضافة إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.2٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,391.3 مليون دينار (7.5٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,633.8 مليون دينار (9.3٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 975.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 مقارنة مع 1,049.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية أيلول 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 22,121.0 مليون دينار وذلك مقارنة مع 20,842.5 مليون دينار في نهاية كانون أول 2013.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصـــة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية كانون ثـاني 2015 بمقـدار 380.8 مليـون دولار (2.7٪) عـن مسـتواه المسـجل في نهايـة عـام 2014 ليبلـغ 13,698.0 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخـدمات لنحـو 7.1 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 480.5 مليون دينار (1.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 29,720.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصـة في نهايـة كـانون ثـاني 2015 بمقدار 48.6 مليون دينار (0.3٪) عـن مسـتواه المسـجل في نهايـة عـام 2014 ليبلـغ 19,323.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون ثـاني 2015 بمقـدار 585.0 مليون دينار (1.9٪) مقارنة بمستواه في نهايـة عـام 2014 ليبلـغ 30,846.0 مليـون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع لأجل لدى البنـوك المرخصـة في نهاية كانون ثاني 2015 مقارنة مع نهاية عام 2014، هذا فيما ارتفعت أسعار الفائدة علـى الودائع تحت الطلب وودائع التوفير عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014.

- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 4.1 نقطة (0.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,169.6 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 254.9 مليون دينار (1.4٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتصل إلى 17.8 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية كانون ثاني			
2015	2014		2014
US$ 13,698.0 -2.7٪	US$ 12,430.5 3.5٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,078.8 17.3٪
29,720.9 1.6٪	27,795.6 1.6٪	السيولة المحلية	29,240.4 6.9٪
19,323.1 0.3٪	19,013.9 0.4٪	التسهيلات الائتمانية	19,274.5 1.8٪
17,352.8 0.3٪	16,521.8 -0.3٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	17,304.1 4.4٪
30,846.0 1.9٪	28,090.7 1.8٪	إجمالي ودائع العملاء	30,261.0 9.7٪
24,550.9 2.2٪	21,570.2 2.7٪	ودائع بالدينار	24,013.1 14.3٪
6,295.1 0.8٪	6,520.5 -1.1٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,247.9 -5.2٪
24,389.0 1.8٪	22,545.9 1.6٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	23,976.9 8.0٪
19,962.0 2.1٪	17,992.5 2.0٪	ودائع بالدينار	19,574.9 10.9٪
4,427.7 0.6٪	4,553.4 0.1٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,402.0 -3.2٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 380.8 مليون دولار (2.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 13,698.0 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.1 شهراً.

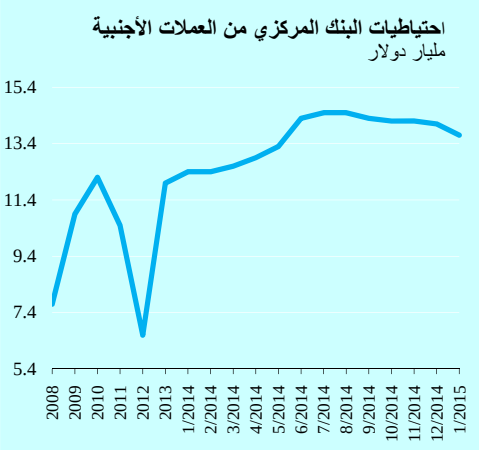

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 480.5 مليون دينار (1.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتبلغ 29,720.9 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 432.3 مليون دينار (1.6٪) خلال الشهر المماثل من عام 2014.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية كانون ثاني 2015 مع نهاية عام 2014، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولــة**

  – ارتفعت الودائع خلال كانون ثاني 2015 بمقدار 502.2 مليون دينار (2.0٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتصل إلى 25,938.2 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 452.6 مليون دينار (1.9٪) خلال نفس الشهر من عام 2014.

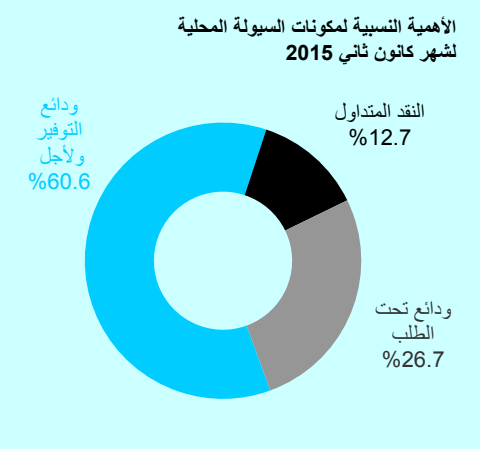

- انخفض النقد المتداول في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 21.7 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 3,782.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 20.4 مليون دينار (0.6٪) خلال الشهر المماثل من العام السابق.

● العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

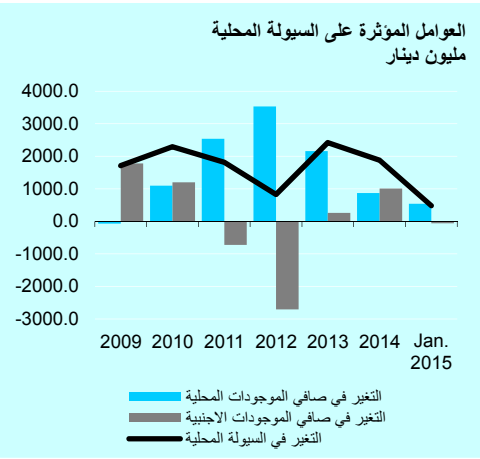

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 540.6 مليون دينار (2.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقابل ارتفاع قدره 146.2 مليون دينار (0.7٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى كل من البنوك المرخصة والبنك المركزي بمقدار 453.5 مليون دينار (1.7٪)، 87.0 مليون دينار (1.5٪)، على التوالي.

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 60.6 مليون دينار (0.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع مقداره 285.9 مليون دينار (4.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد تأتى ذلك محصلة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 105.9 مليون دينار (1.1٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 45.8 مليون دينار (2.3٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2014		نهاية كانون ثاني 2014	نهاية كانون ثاني 2015
7,932.3	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,209.3**	**7,872.2**
9,939.5	البنك المركزي	8,797.6	9,833.6
-2,007.2	البنوك المرخصة	-1,588.3	-1,961.4
21,308.1	**الموجودات المحلية (صافي)**	**20,586.2**	**21,848.7**
-5,753.9	البنك المركزي، منها:	-4,872.9	-5,666.9
1,219.0	الديون على القطاع العام (صافي)	1,229.9	1,418.1
-6,995.3	أخرى (صافي*)	-6,123.3	-7,107.3
27,062.1	البنوك المرخصة	25,459.2	27,515.6
9,635.3	الديون على القطاع العام (صافي)	9,747.8	9,656.9
17,830.4	الديون على القطاع الخاص	17,164.2	17,884.2
-403.6	أخرى (صافي)	-1,452.8	-25.5
29,240.4	**السيولة المحلية (M2)**	**27,795.5**	**29,720.9**
3,804.4	**النقد المتداول**	**3,586.2**	**3,782.7**
25,436.0	**الودائع، منها:**	**24,209.4**	**25,938.2**
4,463.5	بالعملات الأجنبية	4,654.9	4,476.5

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/2/3 بتطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وتعديل هيكل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لتصبح على النحو التحالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.75٪.
  - سعر إعادة الخصم: 4.00٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء ليلة واحدة: 3.75٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.75٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.75٪.
- يتمثل التطوير في الإطار التشغيلي للسياسة النقدية باصدار شهادات إيداع بآجال مختلفة واستمرار قبول إيداع البنوك للأموال (بعد الاكتتاب في شهادات الإيداع) لدى البنك المركزي وبالشروط التي يحددها لهذه الغاية، كذلك اعتماد سعر فائدة رئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate) ليصبح السعر المرجعي في الجهاز المصرفي (والذي يعبر عنه حالياً بسعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لأجل اسبوع).
- ويهدف هذا التطوير إلى تعزيز قدرة البنوك على إدارة سيولتها بفعالية وكفاءة وبما يكفل تلبية احتياجاتها التشغيلية، وتوفير الاحتياجات التمويلية المتنامية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2014		كانون ثاني 2014	كانون ثاني 2015
4.25	إعادة الخصم	4.25	4.25
4.00	اتفاقيات إعادة الشراء	4.00	4.00
2.75	نافذة الإيداع	3.25	2.75
3.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	3.50	3.00
3.00	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	3.50	3.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعـار الفائـدة في السـوق المصرفـي:

أسعـار الفائـدة علـى الـودائـــع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 4.02٪.

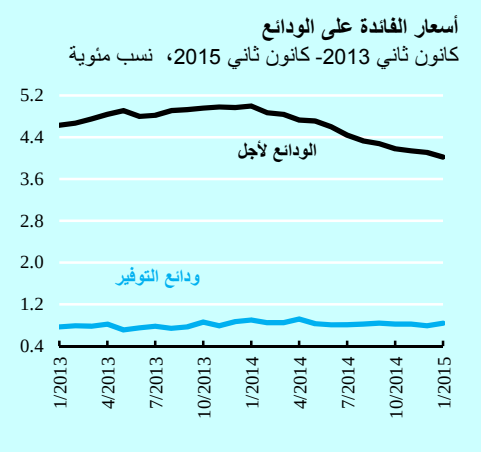

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 0.84٪.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 0.46٪.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

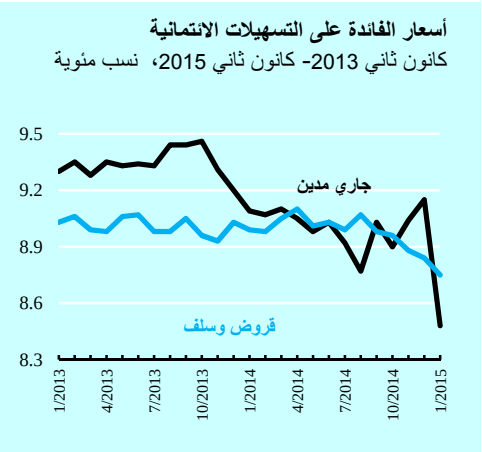

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار 67 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 8.48٪.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية كانون ثاني 2015 بمقدار نقطة 50 أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 9.45٪.
- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون ثاني 2015 عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق بمقدار 9 نقاط أساس ليبلغ 8.75٪.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية كانون ثاني 2015 ما نسبته 8.72٪ ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر كانون ثاني 2015 ما مقداره 473 نقطة أساس ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2014		كانون ثاني 2014	كانون ثاني 2015	التغير / نقطة أساس
	الـودائـع			
0.43	تحت الطلب	0.49	0.46	3
0.79	توفير	0.90	0.84	5
4.11	لأجل	5.00	4.02	-9
	التسهيلات الائتمانية			
9.95	كمبيالات واسناد مخصومة	9.60	9.45	-50
8.84	قروض وسلف	8.99	8.75	-9
9.15	جاري مدين	9.09	8.48	-67
8.72	الإقراض لأفضل العملاء	8.79	8.72	0

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2015 ما مقداره 48.6 مليون دينار، أو ما نسبته (0.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 74.2 مليون دينار (0.4٪) خلال الشهر المماثل من عام 2014.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية كانون ثاني 2015، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 166.3 مليون دينار (6.6٪)، وقطاع الخدمات المالية بمقدار 9.1 مليون دينار (1.7٪) وكذلك قطاع السياحة والفنادق والمطاعم بمقدار 8.2 مليون دينار (1.4٪) وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014. في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 142.9 مليون دينار (6.6٪)، وقطاع التعدين بمقدار 19.1 مليون دينار (9.7٪).
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية كانون ثاني 2015، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بحوالي 48.7 مليون دينار (0.3٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 6.2 مليون دينار (1.3٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية بمقدار 0.6 مليون دينار (9.1٪)، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 6.9 مليون دينار (0.6٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2015 ما مقداره 30,846.0 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 585.0 مليون دينار (1.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 497.5 مليون دينار (1.8٪) خلال الشهر المماثل من عام 2014.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية كانون ثاني 2015 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 412.1 مليون دينار (1.7٪)، يليه ارتفاع كل من ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 119.0 مليون دينار (4.8٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 49.3 مليون دينار (1.4٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 4.6 مليون دينار (1.3٪).
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية كانون ثاني 2015، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 537.8 مليون دينار (2.2٪)، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 47.2 مليون دينار (0.8٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2014.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال كانون ثاني 2015 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2014. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجـم التـداول:

انخفض حجم التداول خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 بمقدار 85.1 مليون دينار (31.4٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 185.6 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 100.5 مليون دينار (48.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

عـــدد الأسهـــم:

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 بواقع 100.8 مليون سهم (33.0٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 205.0 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 151.3 مليون سهم (84.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

الرقم القياسـي العام لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية كانون ثاني من عام 2015 ارتفاعاً قدره 4.1 نقطة (0.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليصل إلى 2,169.6 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 141.2 نقطة (6.8٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 23.8 نقطة (0.8٪)، وانخفاض أسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 23.1 نقطة (1.3٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 12.0 نقطة (0.6٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2014		كانون ثاني 2014	كانون ثاني 2015
2,165.5	الرقم القياسي العام	**2,207.0**	**2,169.6**
2,920.9	القطاع المالي	3,022.2	2,944.7
1,852.0	قطاع الصناعة	1,996.2	1,840.0
1,794.8	قطاع الخدمات	1,659.8	1,771.7

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2015 ما مقداره 17.8 مليار دينار، منخفضة بمقدار 254.9 مليون دينار (1.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية العام السابق، مقابل ارتفاع بلغ 1.2 مليار دينار (6.8٪) خلال نفس الشهر من عام 2014.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
كانون ثاني 2014- كانون ثاني 2015

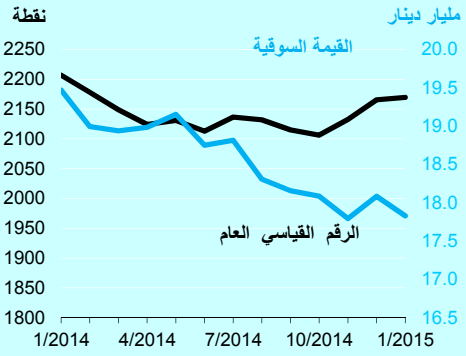

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 تدفقاً سالباً بلغ 0.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 4.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 ما قيمته 27.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 28.5 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

كانون ثاني 2015	كانون ثاني 2014		2014
185.6	310.1	حجم التداول	2,263.4
10.9	15.5	معدل التداول اليومي	9.1
17,827.7	19,470.5	القيمة السوقية	18,082.6
205.0	330.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	2,321.8
-0.6	-4.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-22.1
27.9	37.7	شراء	362.7
28.5	41.8	بيع	384.8

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2014 بنسبة 3.1٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الربع من عام 2013. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.2٪ خلال الربع الثالث من عام 2014 مقابل نمو نسبته 8.0٪ خلال نفس الربع من عام 2013.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 بنسبة 3.0٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال ذات الفترة من عام 2013. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.5٪ مقابل 9.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013.

- انخفض معدل التضخم، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 إلى 0.2٪ مقابل 3.3٪ خلال نفس الشهر من عام 2014.

- انخفض معدل البطالة خلال عام 2014 إلى 11.9٪ (10.1٪ للذكور و 20.7٪ للإناث)، وذلك مقابل 12.6٪ (10.6٪ للذكور و 22.2٪ للإناث) خلال عام 2013. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.3٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 نسبته 3.0٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. ويأتي ذلك بالرغم من استمرار تداعيات الربيع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الاردني وفي مختلف القطاعات. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 2.8٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 3.1٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 6.5٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 9.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013. وقد انخفض النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP والذي نما بنسبة 3.3٪ مقابل 6.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013؛ وذلك انعكاساً لتلاشي أثر قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية على الاقتصاد الوطني، وانخفاض الأرقام القياسية لأسعار كل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2013 -2014
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2013					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6	3.1	2.8	2.9	**2.8**
GDP بالأسعار الجارية	9.5	9.7	8.0	7.4	**8.6**
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	-	-
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2014-2012

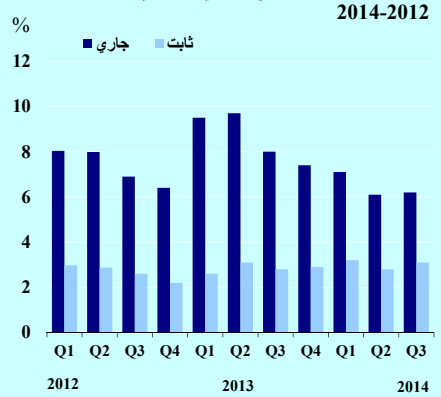

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.5 نقطة مئوية)، "التجارة والمطاعم والفنادق" (0.5 نقطة مئوية)، والإنشاءات (0.4 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية) والصناعات التحويلية (0.3 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 66.7٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014.

وقد شهدت كافة القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، منها، قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" الذي نما بنسبة 4.3٪، "منتجو الخدمات الحكومية" (1.9٪)، الصناعات الاستخراجية (14.2٪)، "الكهرباء والمياه" (4.3٪) والزراعة (3.0٪). في حين شهدت بقية القطاعات تباطؤاً في أدائها.

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

	ثلاثة أرباع	
	2013	**2014**
الزراعة	1.0	3.0
الصناعات الاستخراجية	-10.5	14.2
الصناعات التحويلية	1.7	1.5
الكهرباء والمياه	-0.6	4.3
الإنشاءات	8.4	7.8
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	3.6	4.3
النقل والتخزين والاتصالات	4.0	1.8
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	3.8	2.7
خدمات اجتماعية وشخصية	5.9	5.0
منتجو الخدمات الحكومية	1.3	1.9
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح	6.9	6.7
الخدمات المنزلية	0.1	0.1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	**2.8**	**3.0**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 1.7٪ خلال عام 2014 مقابل نمو نسبته 1.6٪ خلال عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:
  - ارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 28.3٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 11.5٪ خلال عام 2013)، وذلك في ضوء نمو الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 38.6٪، والبوتاس بنسبة 20.3٪ نتيجة زيادة الطلب في بعض الدول الرئيسية المستوردة خاصة الصين والهند.
  - نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 1.5٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 4.5٪ خلال عام 2013)، وذلك بسبب زيادة طلب الصناعات الاستخراجية على الكهرباء.
  - تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة طفيفة بلغت 0.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.3٪ خلال عام 2013، وذلك محصلة لتراجع عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند "المنتجات الكيميائية" (6.5٪) و"المنتجات النفطية المكررة" (2.9٪) من جهة، ونمو عدد من البنود أبرزها منتجات "الاسمنت والجير والجبص" (10.2٪) والتبغ (5.3٪)، من جهة أخرى.
- نمو كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بنسبة 16.7٪ خلال عام 2014، بالمقارنة مع تراجع نسبته 15.7٪ خلال عام 2013.
- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 2.8٪ خلال عام 2014، بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.7٪ خلال عام 2013.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 1.7٪ خلال عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 9.5٪ خلال عام 2013.
- نمو المساحات المرخصة للبناء بنسبة 7.2٪ خلال عام 2014 بالمقارنة مع نمو نسبته 8.4٪ خلال عام 2013.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 5.0٪ خلال عام 2014 بالمقارنة مع تراجع أكبر نسبته 13.5٪ خلال عام 2013.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

المؤشـــر	2013	الفترة المتاحة	2014
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي	**1.6**		**1.7**
الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	**3.3**		**-0.3**
المنتجات الغذائية والمشروبات	5.0		-1.5
منتجات التبغ	29.8		5.3
المنتجات النفطية المكررة	-10.8		-2.9
الإسمنت والجير والجبص	-17.7		10.2
الحديد والصلب	-13.8		0.6
المنتجات الكيميائية	14.0		-6.5
الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	**-11.5**	العام كاملاً	**28.3**
الفوسفات	-15.7		38.6
البوتاس	-5.2		20.3
الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	**-4.5**		**1.5**
المساحات المرخصة للبناء	**8.4**		**7.2**
كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	**-15.7**		**16.7**
عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	**-3.7**		**-2.8**
الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	**-9.5**		**-1.7**
عدد المغادرين	**-13.5**		**-5.0**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

انخفض معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 إلى 0.2٪ بالمقارنة مع تضخم نسبته 3.3٪ خلال نفس الشهر من عام 2014. ويعزى هذا الانخفاض، بشكل أساسي، إلى تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت انخفاضاً في أسعارها؛ مجموعة النقل بنسبة 14.2٪، وبند "الوقود والإنارة" (9.5٪)، وبند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (11.1٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال شهر كانون ثاني من العام الحالي بمقدار 3.2 نقطة مئوية، وذلك بالمقارنة مع مساهمة موجبة مقدارها 1.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال ذات الشهر من عام 2014. وفي

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال شهر كانون ثاني للأعوام (2007-2015)

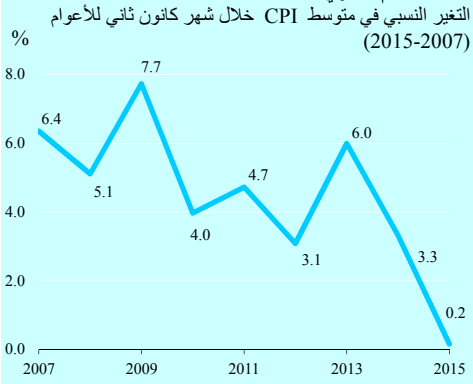

معدل التضخم خلال كانون ثاني 2014 - 2015

مجموعه الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي		المساهمة في التضخم	
		كانون ثاني		كانون ثاني	
		2015	2014	2015	2014
جميع المواد	100	0.2	3.3	0.2	3.3
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.4	1.5	2.5	0.5	0.7
اللحوم والدواجن	8.2	2.4	-2.6	0.2	-0.2
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	2.1	3.3	0.1	0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.9	-11.1	19.9	-0.5	0.7
الفواكه والمكسرات	2.7	14.8	5.6	0.4	0.1
المشروبات غير الكحولية	2.9	0.6	2.6	0.0	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	14.8	1.4	0.6	0.1
3) الملابس والأحذية	3.5	8.5	7.2	0.3	0.3
4) المساكن، منها:	21.9	2.0	5.4	0.5	1.1
الإيجارات	15.6	5.8	7.5	0.9	1.1
الوقود والإنارة	4.8	-9.5	0.5	-0.5	0.0
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.2	3.0	1.4	0.1	0.1
6) الصحة	2.2	4.7	4.4	0.1	0.1
7) النقل	13.6	-14.2	3.8	-2.2	0.6
8) الاتصالات	3.5	0.2	-0.2	0.0	0.0
9) الثقافة والترفية	2.3	0.7	0.8	0.0	0.0
10) التعليم	5.4	3.8	3.9	0.2	0.2
11) المطاعم والفنادق	1.8	2.2	4.7	0.0	0.1
12) السلع والخدمات الأخرى	3.7	2.2	-0.8	0.1	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

المقابل، شهدت بعض البنود ارتفاعاً في أسعارها؛ أبرزها بند "التبغ والسجائر" بنسبة 14.8٪، وذلك تبعاً لقرار الحكومة القاضي بزيادة الضريبة على التبغ والسجائر اعتباراً من شباط 2014، إلى جانب ارتفاع أسعار بند "الفواكه والمكسرات" بنسبة 14.8٪ متأثرة بعوامل العرض والطلب في السوق المحلية.

أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال شهر كانون ثاني 2015 بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون أول 2014) فقد تراجع بنسبة 1.2٪. ويعزى ذلك إلى تراجع أسعار العديد من المجموعات والبنود أبرزها مجموعة النقل، وبندي "الوقود والإنارة" و"الفواكه والمكسرات".

ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة قامت مؤخراً بتحديث سنة الأساس للرقم القياسي لاسعار المستهلك لتصبح 2010 بدلاً من 2006 الأمر الذي ترتب عليه حدوث تغييرات طفيفة في معدل التضخم المسجل للسنوات 2010-2014، كما هو مبين في الجدول المجاور.

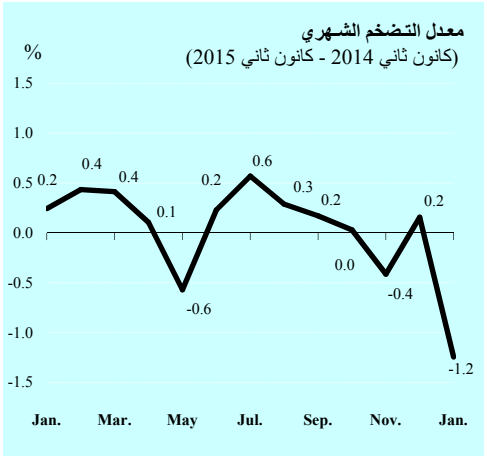

السنة	معدل التضخم (100=2006)	معدل التضخم (100=2010)	مقدار التغير
2010	5.0	4.8	-0.2
2011	4.4	4.2	-0.2
2012	4.7	4.7	-
2013	5.6	4.8	-0.8
2014	2.8	2.9	+0.1

التشغيل

- انخفض معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال عام 2014 إلى 11.9٪ (10.1٪ للذكور و 20.7٪ للإناث) وذلك مقابل 12.6٪ (10.6٪ للذكور و 22.2٪ للإناث) خلال عام 2013. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.3٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.4٪ (59.7٪ للذكور و 12.6٪ للإناث) خلال عام 2014، بالمقارنة مع 37.1٪ (60.4٪ للذكور و 13.2٪ للإناث) خلال عام 2013.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 32.1٪ خلال عام 2014، وذلك مقابل 32.4٪ خلال عام 2013. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.2٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.3٪)، والتعليم (11.9٪)، والصناعة التحويلية (10.2٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 899.9 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,100.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013. وفي حال استثناء المنح الخارجية (755.6 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,655.5 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,680.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 802.0 مليون دينار ليبلغ 12,664.0 مليون دينار (49.5٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 806.4 مليون دينار ليبلغ 8,040.9 مليون دينار (31.4٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 20,704.9 مليون دينار (80.9٪ من GDP) في نهاية تشرين ثاني 2014 مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0٪ من GDP) في نهاية عام 2013.

أداء الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2014 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2013 بمقدار 28.5 مليون دينار أو ما نسبته 6.7٪ لتصل إلى 455.4 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 بمقدار 943.4 مليون دينار او ما نسبته 18.5٪ لتصل إلى 6,055.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 767.2 مليون دينار وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 176.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين ثاني		معدل النمو	كانون ثاني – تشرين ثاني		معدل النمو
	2013	2014		2013	2014	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**426.9**	**455.4**	**6.7**	**5,111.6**	**6,055.0**	**18.5**
الإيرادات المحلية، منها:	397.8	421.2	5.9	4,532.2	5,299.4	16.9
الإيرادات الضريبية، منها:	282.7	296.7	5.0	3,297.3	3,724.6	13.0
ضريبة المبيعات	226.0	232.5	2.9	2,235.6	2,575.1	15.2
الإيرادات الأخرى	113.4	122.8	8.3	1,214.8	1,556.2	28.1
المنح الخارجية	29.1	34.2	17.5	579.4	755.6	30.4
إجمالي الإنفاق، منها:	**630.2**	**659.3**	**4.6**	**6,212.4**	**6,954.9**	**12.0**
النفقات الرأسمالية	106.2	116.6	9.8	711.9	878.5	23.4
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-203.3**	**-203.9**	-	**-1,100.8**	**-899.9**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 767.2 مليون دينار أو ما نسبته 16.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لـتصل إلى 5,299.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بمقدار 427.3 مليون دينار و341.4 مليون دينار، على التوالي، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.5 مليون دينار.

- **الإيرادات الضريبية**

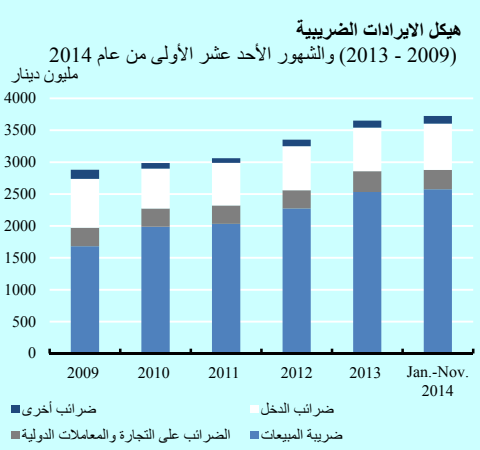

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 427.3 مليون دينار أو ما نسبته 13.0٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لتصل إلى 3,724.6 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 70.3٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، مدفوعاً بارتفاع إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات وكذلك الضرائب على الدخل والارباح. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 339.5 مليون دينار أو ما نسبته 15.2٪ لتبلغ 2,575.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك 69.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع جميع بنودها حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 241.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 83.9 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 14.1 مليون دينار، كما ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 0.4 مليون دينار.
- ارتفعت **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 66.9 مليون دينار أو ما نسبته 10.1٪ لتصل إلى 726.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك 19.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 47.0 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 19.9 مليون دينار.

وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 80.4٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 584.3 مليون دينار (منها 275.6 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- ارتفعت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 4.5 مليون دينار أو ما نسبته 1.5٪ لتبلغ 303.0 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- ارتفعت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 16.4 مليون دينار أو ما نسبته 15.8٪ لتصل إلى 120.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.2٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 341.4 مليون دينار أو ما نسبته 28.1٪ لتصل إلى 1,556.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 257.5 مليون دينار لتبلغ 481.4 مليون دينار، وكذلك ارتفاع حصيلة إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 83.6 مليون دينار لتبلغ 810.1 مليون دينار، وإرتفاع حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 0.3 مليون دينار لتبلغ 264.7 مليون دينار (منها 232.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة).

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 1.5 مليون دينار لتبلغ 18.6 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 176.2 مليون دينار، لتبلغ 755.6 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

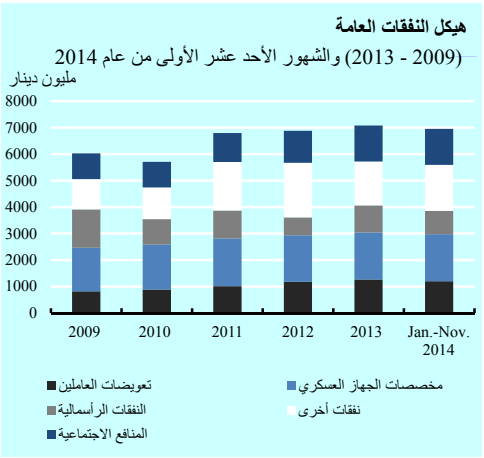

شهدت النفقات العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 29.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.6٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 659.3 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 742.5 مليون دينار أو ما نسبته 12.0٪ لتبلغ 6,954.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 10.5٪ والنفقات الرأسمالية بنسبة 23.4٪.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 575.9 مليون دينار أو ما نسبته 10.5٪ لتصل إلى 6,076.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 122.7 مليون دينار لتبلغ 1,777.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 29.2٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 114.5 مليون دينار ليصل إلى 1,361.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.4٪ من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 50.7 مليون دينار لتبلغ 1,201.4 مليون دينار مشكلة ما

نسبته 19.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 198.3 مليون دينار ليصل إلى 861.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 14.2٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 79.6 مليون دينار ليبلغ 308.0 مليون دينار ليشكل ما نسبته 5.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين انخفض بند دعم السلع بمقدار 7.2 مليون دينار ليبلغ 217.8 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 3.6٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 166.6 مليون دينار، أو ما نسبته 23.4٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لتصل إلى 878.5 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

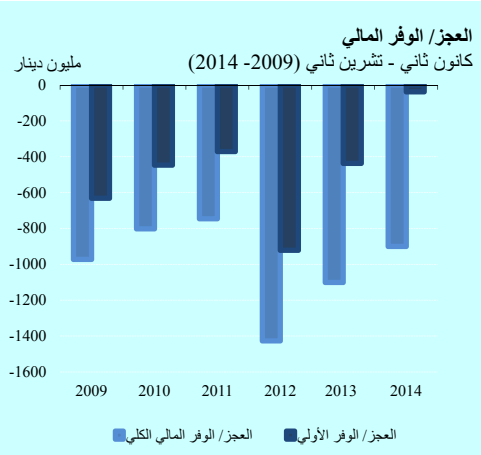

- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 899.9 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,100.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.
- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 38.4 مليون دينار مقابل عجزاً أولياً مقداره 437.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.

الدين العام

ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تشرين الثاني 2014 بمقدار 802.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 12,664.0 مليون دينار (49.5٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 915.0 مليون دينار ليبلغ 14,355.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2013 بمقدار 114.0 مليون دينار لتبلغ 1,691.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,388.0 مليون دينار ليصل إلى 12,256.0 مليون دينار في نهاية تشرين ثاني 2014 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار

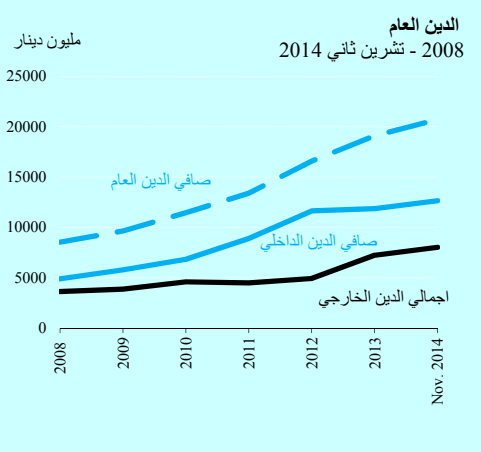

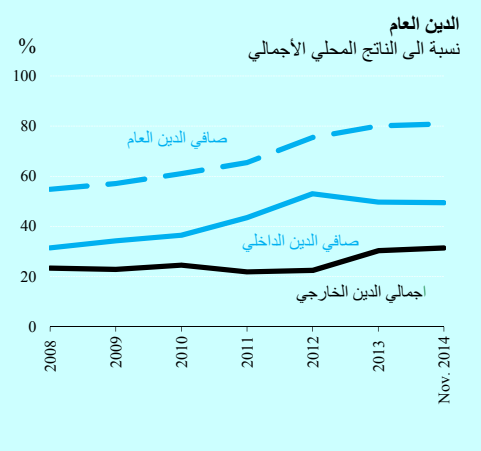

80.0 مليون دينار ليصل إلى 592.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. أما رصيد سندات المؤسسات المستقلة فقد انخفض بمقدار 260.0 مليون دينار ليصل إلى 609.0 مليون دينار في نهاية تشرين الثاني 2014، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 125.0 مليون دينار ليصل إلى 889.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 806.4 مليون دينار ليبلغ 8,040.9 مليون دينار (31.4٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى استلام الدفعة الرابعة والخامسة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 182.9 مليون دينار (أي ما يعادل 258 مليون دولار أميركي)، في شهر نيسان، واستلام الدفعة السادسة من القرض بقيمة 89.0 مليون دينار (أي ما يعادل 125 مليون دولار أمريكي)، في شهر تشرين الثاني 2014، بالإضافة إلى إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت مليار دولار في شهر حزيران الماضي. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 58.2٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.0٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 7.5٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 10.7٪، و 14.2٪ وحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2014 بمقدار 1,608.4 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليصل إلى 20,704.9 مليون دينار (80.9٪ من GDP) مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0٪ من GDP) في نهاية عام 2013.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 ما مقداره 766.5 مليون دينار (منها 183.7 مليون دينار فوائد) مقابل 539.3 مليون دينار (منها 117.0 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2013.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية بنسب ملحوظة، وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2015		معدل النمو
		كانون الثاني	شباط	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	590	525	-11.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	735	660	-10.2
السولار	فلس/لتر	460	405	-12.0
الكاز	فلس/لتر	460	405	-12.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	8.75	8.00	-8.6
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	295	265	-10.2
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	410	362	-11.7
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	415	367	-11.6
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	430	382	-11.2
الإسفلت	دينار/طن	315	285	-9.5

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2015/2/1

- أقر مجلس الوزراء نظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة 2014 على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (حزيران 2014).
- إتمام عملية إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية باسم المملكة الأردنية الهاشمية وبكفالة الحكومة الأمريكية للمرة الثانية، وبقيمة إجمالية بلغت مليار دولار وذلك لمدة خمس سنوات وبسعر فائدة وصل إلى ما نسبته 1.945٪ (حزيران 2014).
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات لشركات التمويل الصغيرة (الميكروية) لتصبح 3٪ من عام 2009 وما تلاها، على أن لا يسمح لهذه

الشركات خصم أي ضرائب على مشترياتها، وذلك اعتباراً من تاريخ 2014/7/20 (تموز 2014).

- أقر مجلس الوزراء قانون ضريبة الدخل لسنة 2014 ويعمل به اعتباراً من 2015/1/1 (كانون ثاني 2015).

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بمساعدات الاتحاد الأوروبي للأردن للأعوام (2014 – 2017)، تتضمن منحاً بقيمة تتراوح بين (312 – 382) مليون يورو. كما تم التوقيع على اتفاقيتي منحتين بقيمة 59.5 مليون يورو، منها 47.5 مليون يورو لبرنامج دعم الإصلاحات المالية والإدارية العامة و12 مليون يورو لبرنامج دعم تنفيذ خطة العمل الأردنية الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار الأوروبية (تشرين أول 2014).
- التوقيع على اتفاقية التكيف مع التغير المناخي في قطاع المياه مع بنك الأعمار الألماني (KFW) بقيمة 20 مليون يورو، وأيضاً اتفاقية منحة الخدمات المساندة بقيمة 1.5 مليون يورو (تشرين أول 2014).
- التوقيع على اتفاقية منحة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، تقدم بموجبها الحكومة اليابانية من خلال جايكا منحة بقيمة 2,238 مليون ين ياباني (ما يعادل 20 مليون دولار)، للمساهمة في تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه في محافظة البلقاء ضمن برنامج الهبات اليابانية لحماية البيئة والتغير المناخي (تشرين الثاني 2014).

- التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، تقدم بموجبها الحكومة الصينية للأردن منحة بقيمة 50 مليون يوان صيني (ما يعادل 8 مليون دولار)، لتمويل مشاريع تنموية يتم الاتفاق عليها لاحقاً بين الحكومتين (كانون الأول 2014).
- التوقيع على اتفاقية الترتيبات الإطارية بين الحكومة الأردنية وحكومة جمهورية كوريا الجنوبية، والخاصة ببرنامج المساعدات الكورية (المنح) المخصصة للأردن للعام 2014، تشمل ثلاثة منح بقيمة 18 مليون دولار من خلال الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA)، موزعة كالتالي: (كانون الأول 2014).
  - 4.3 مليون دولار لوزارة الصحة لبناء وتجهيز وتأثيث ثلاثة مراكز صحية شاملة.
  - 5.2 مليون دولار لوزارة التربية والتعليم لإنشاء مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة (للصم).
  - 8.5 مليون دولار لدعم مشروع إنشاء نظام الشراء الالكتروني لدائرة اللوازم العامة.
- التوقيع على خمس اتفاقيات تمويلية (منح) بين الحكومة الأردنية والصندوق السعودي للتنمية بقيمة 176 مليون دولار، وذلك في اطار مساهمة المملكة العربية السعودية في المنحة الخليجية الخاصة بتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية في الأردن، موزعة كتالي: (شباط 2015).
  - 70 مليون دولار لإنشاء وتجهيز مستشفى الأميرة بسمة.
  - 6 مليون دولار لإنشاء مختبرات الغذاء والدواء.

- 12 مليون دولار لإنشاء مركز العلاج بالأشعة.
- 37 مليون دولار لإعادة تأهيل صيانة مدينة الحسين الطبية.
- 52 مليون دولار لمشروع توسعة مركز الحسين للسرطان.

■ التوقيع على مذكرة التفاهم مع الحكومة الأميركية، تقدم بموجبها الولايات المتحدة وضمن برنامج الدعم السنوي للمملكة، مساعدات بمقدار مليار دولار سنوياً للفترة 2015 – 2017، تشمل الجوانب الاقتصادية والتنموية والعسكرية (شباط 2015).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون أول من عام 2014 بنسبة 23.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 536.4 مليون دينار. أما خلال عام 2014 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 6.0٪ لتبلغ 5,953.6 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر كانون أول من عام 2014 بنسبة 9.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 1,275.2 مليون دينار. أما خلال عام 2014 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 3.1٪ لتبلغ 16,145.9 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون أول من عام 2014 انخفاضاً نسبته 23.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 ليبلغ 738.8 مليون دينار. أما خلال عام 2014 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 1.4٪ ليبلغ 10,192.3 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 بمقدار 15.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.0٪ مقارنة مع شهر كانون ثاني من العام السابق لتصل إلى 2,453 مليون دينار، فيما ارتفعت مدفوعات بند السفر بمقدار 9.5 مليون دينار أو ما نسبته 15.6٪ مقارنة بذات الشهر من العام السابق، لتصل إلى 70.5 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 بنسبة 2.2٪ ليبلغ 211.0 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,391.3 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 مقارنة مع عجز مقداره 1,633.8 مليون دينار (9.3٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 975.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 مقارنة بحوالي 1,049.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية أيلول من عام 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,278.5 مليون دينار مقارنة مع نهاية كانون أول عام 2013 ليصل إلى 22,121.0 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 358.5 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 478.6 مليون دينار خلال عام 2014، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 837.1 مليون دينار ليبلغ 21,309.6 مليون دينار مقارنة مع عام 2013.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – كانون أول			
	2013 القيمة	معدل النمو (٪) 2013/2012	2014 القيمة	معدل النمو (٪) 2014/2013
التجارة الخارجية	20,472.5	5.1	21,309.6	4.1
الصادرات الكلية	5,618.0	0.3	5,953.6	6.0
الصادرات الوطنية	4,805.2	1.2	5,163.7	7.5
المعاد تصديره	812.8	-4.4	789.9	-2.8
المستوردات	15,667.3	6.3	16,145.9	3.1
الميزان التجاري	10,049.3	10.0	10,192.3	1.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن لعامي 2013، 2014
مليون دينار

	كانون ثاني – كانون أول		
	2013	2014	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	847.6	929.9	9.7
العراق	883.1	828.5	-6.2
السعودية	651.7	708.7	8.7
الهند	350.9	459.7	31.0
الإمارات	192.3	201.4	4.7
سوريا	95.9	142.2	48.3
الصين	73.6	131.3	78.4
المستوردات			
السعودية	2,850.4	3,162.1	10.9
الصين	1,620.1	1,698.4	4.8
الولايات المتحدة الامريكية	969.3	937.1	-3.3
الهند	789.9	883.1	11.8
الإمارات	520.2	776.1	49.2
ألمانيا	598.1	637.1	6.5
تركيا	538.5	602.9	12.0
كوريا الجنوبية	393.1	542.0	37.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2014 ارتفاعاً نسبته 6.0٪ لتصل إلى 5,953.6 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 0.3٪ خلال عام 2013. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 358.5 مليون دينار أو ما نسبته 7.5٪ لتصل إلى 5,163.7 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بنسبة 2.8٪ لتصل إلى 789.9 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال عام 2014 بالمقارنة مع عام 2013، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصادرات من الخضروات بمقدار 93.4 مليون دينار (25.6٪) لتصل إلى 457.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 2.9٪ خلال عام 2013، حيث استحوذت أسواق كل من الإمارات والعراق والسعودية على ما نسبته 47.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

أبـرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال عـامي 2013 و2014، مليون دينار

	2013	2014	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,805.2**	**5,163.7**	**7.5**
الملابس	**810.1**	**908.2**	**12.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	748.2	820.7	9.7
الخضروات	**364.3**	**457.7**	**25.6**
الإمارات	66.6	82.9	24.5
العراق	53.3	74.2	39.2
السعودية	51.9	62.0	19.5
منتجات دوائية وصيدلية	**438.7**	**424.4**	**-3.3**
السعودية	100.5	109.6	9.1
الجزائر	81.3	57.4	-29.4
العراق	51.2	49.1	-4.1
السودان	39.7	37.9	-4.5
البوتاس	**420.0**	**423.8**	**0.9**
الصين	65.9	125.7	90.7
الهند	92.5	111.4	20.4
ماليزيا	64.3	36.2	-43.7
الفوسفات	**267.4**	**333.5**	**24.7**
الهند	192.3	230.2	19.7
أندونيسيا	35.8	51.8	44.7
بلغاريا	11.9	11.8	-0.8
الأسمدة	**209.1**	**303.0**	**44.9**
الهند	45.6	81.0	77.6
تركيا	45.2	61.9	36.9
أثيوبيا	29.7	44.8	50.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

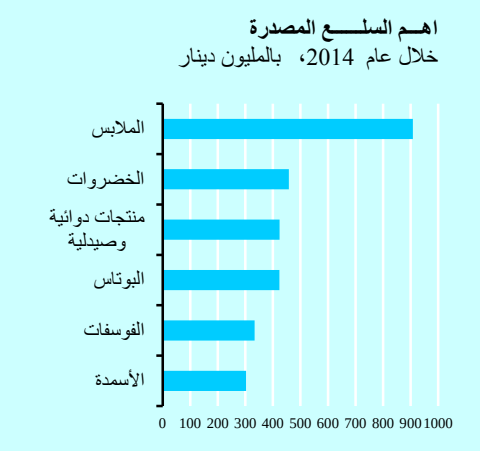

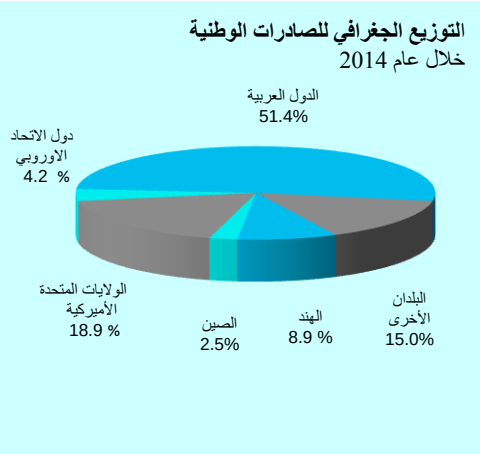

- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 93.9 مليون دينار، أو ما نسبته 44.9٪، لتصل إلى 303.0 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 13.9٪ خلال عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا وأثيوبيا على ما نسبته 61.9٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.
- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 66.1 مليون دينار (24.7٪) لتصل إلى 333.5 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 37.2٪ خلال عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 42.3٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 12.4٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 69.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع صادرات البوتاس بمقدار 3.8 مليون دينار (0.9٪) لتصل إلى 423.8 مليون دينار مقارنة مع انخفاض نسبته 12.3٪ خلال عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند وماليزيا على ما نسبته 64.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والبوتاس والفوسفات والأسمدة خلال عام 2014 على ما نسبته 55.2٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 52.2٪ خلال عام 2013. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند والإمارات وسوريا والصين على ما نسبته 65.9٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2014 مقابل 64.4٪ خلال عام 2013.

المستـــــوردات السلعيـــــة

ارتفعت مستوردات المملكة خلال عام 2014 بنسبة 3.1٪ مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 16,145.9 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 6.3٪ خلال عام 2013.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2014 بالمقارنة مع عام 2013، يلاحظ ما يلي:**

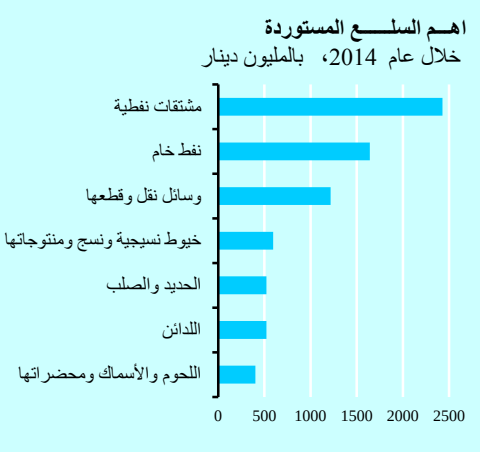

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 558.1 مليون دينار، أو ما نسبته 29.8٪، لتصل إلى 2,429.0 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 18.2٪ خلال عام 2013، (ويعود الارتفاع بشكل رئيس إلى استمرار تقطع إمدادات الغاز المصري المستخدم في توليد الكهرباء والاستعاضة عنه بزيت الوقود الثقيل والديزل). وتعد كل من الهند والإمارات العربية المتحدة والسعودية الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 185.5 مليون دينار، أو ما نسبته 10.1٪، لتصل إلى 1,642.7 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 130.0 مليون دينار أو ما نسبته 6.6٪ خلال عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لانخفاض الأسعار بنسبة 8.0٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 2.3٪. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 257.8 مليون دينار، أو ما نسبته 26.9٪، لتصل إلى 1,217.8 مليون دينار مقابل

أبرز المستوردات السلعيةخلال عامي 2013 و2014، مليون دينار

	2013	2014	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**15,667.3**	**16,145.9**	**3.1**
مشتقات نفطية	**1,870.9**	**2,429.0**	**29.8**
الهند	468.6	533.7	13.9
السعوديه	166.1	403.9	143.2
الإمارات	79.8	313.5	292.9
النفط الخام	**1,828.2**	**1,642.7**	**-10.1**
السعودية	1,598.8	1,642.7	2.7
وسائل النقل وقطعها	**960.0**	**1,217.8**	**26.9**
الولايات المتحدة الأمريكية	208.5	273.9	31.4
اليابان	177.8	256.4	44.2
كوريا الجنوبية	200.1	234.0	16.9
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**589.1**	**595.3**	**1.1**
الصين	228.7	243.1	6.3
تايوان	160.4	168.2	4.9
تركيا	40.3	39.1	-3.0
اللدائن	**484.1**	**522.0**	**7.8**
السعودية	228.2	258.1	13.1
الصين	39.8	33.2	-16.6
الامارات	29.1	33.1	13.7
الحديد والصلب	**571.0**	**522.0**	**-8.6**
الصين	81.3	145.8	79.3
أوكرانيا	124.1	101.4	-18.3
السعودية	53.8	46.6	-13.4
اللحوم والأسماك ومحضراتها	**398.3**	**403.2**	**1.2**
البرازيل	110.4	99.6	-9.8
أستراليا	78.9	82.6	4.7
الهند	35.9	41.9	16.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

ارتفاع بلغت نسبته 13.4٪ خلال عام 2013. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 62.8٪.

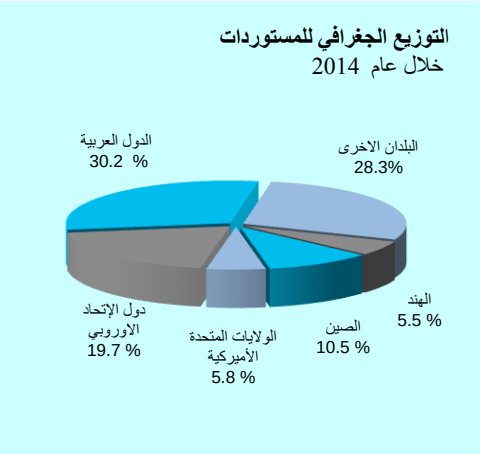

- وعليه، استحوذت المستوردات من "المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"وسائط النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"اللدائن" و"الحديد والصلب" و"اللحوم والأسماك ومحضراتها" على ما نسبته 45.4٪ من إجمالي المستوردات خلال عام 2014 مقابل 42.8٪ خلال عام 2013. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند والإمارات وألمانيا وتركيا وكوريا الجنوبية خلال عام 2014 على ما نسبته 57.2٪ من إجمالي المستوردات مقابل 52.8٪ خلال عام 2013.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال عام 2014 انخفاضاً مقداره 22.9 مليون دينار أو ما نسبته 2.8٪ مقارنة عام 2013 لتبلغ 789.9 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال عام 2014 ارتفاعاً مقداره 143.0 مليون دينار، أي بنسبة 1.4٪ مقارنة مع عام 2013 ليصل إلى 10,192.3 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 بنسبة 2.2٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق ليبلغ 211.0 مليون دينار.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 انخفاضاً مقداره 15.6 مليون دينار (6.0٪) مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق لتصل إلى 245.3 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 9.5 مليون دينار (15.6٪) لتصل إلى 70.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات **خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014** بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2013 إلى ما يلي:-

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,391.3 مليون دينار (7.5٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,633.8 مليون دينار (9.3٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

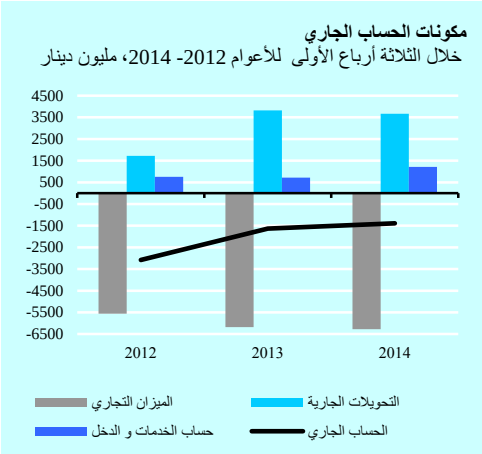

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 بمقدار 97.8 مليون دينار (1.6٪) ليصل إلى 6,273.8 مليون دينار مقابل 6,176.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
- ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2013 بمقدار 509.7 مليون دينار ليبلغ 1,417.1 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 200.4 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 189.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 369.6 مليون دينار، بالإضافة إلى ارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين ليصل إلى 169.2 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 158.1 مليون دينار ليصل إلى 3,665.8 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 بمقدار 638.3 مليون دينار ليبلغ نحو 846.3 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 480.2 مليون دينار ليصل إلى 2,819.5 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 2.2٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 لتصل إلى 1,809.2 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,068.2 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,133.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:
  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 975.5 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,049.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 935.8 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 366.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
  - تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 866.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,499.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,712.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,783.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية أيلول من عام 2014 التزاماً نحو الخارج بلغ 22,121.0 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 20,842.5 مليون دينار في نهاية عام 2013، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية أيلول من عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 1,091.1 مليون دينار ليصل إلى 18,651.1 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلة إلى ارتفاع رصيد الاصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,672.6 مليون دينار، بالإضافة إلى انخفاض كل من القروض الممنوحة من البنوك لغير المقيمين وودائع البنوك في الخارج بمقدار 329.2 مليون دينار و 234.6 مليون دينار، على التوالي.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية أيلول من عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 2,369.6 مليون دينار ليصل إلى 40,772.1 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 1,166.8 مليون دينار ليبلغ 20,147.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,321.9 مليون دينار ليبلغ 6,003.4 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 289.8 مليون دينار ليبلغ 5,162.7 مليون دينار.
  - ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 19.9 مليون دينار (ارتفاعها لدى البنك المركزي بمقدار 14.7 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 5.2 مليون دينار) لتبلغ 8,246.1 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح للجهات المقيمة في المملكة بمقدار 127.0 مليون دينار ليبلغ 832.9 مليون دينار.